

الخامسة المرأة المتوفى عنها زوجها واما السادسة الامة المتوفى  
 عنها زوجها واما السابعة متصور في اربعة مواضع فيمن طلق  
 زوجته الحرة طلاقا رجعيا ثم مات في عدتها وكان له امرأتان  
 او ثلثا واربع فقال احديهن طلاق قبل البيان يجب على كل  
 واحد منهن اربعة اشهر وعشر يستكمل فيها ثلث حيض ووزن ام  
 ولده من اجل فوات الموي ومات الزوج وبين موتها شهران  
 وخمسة ايام ولا يعلم ايها مات ولا يلزمها اربعة اشهر وعشر  
 يستكمل فيها ثلث حيض في قولنا حنفية وكذلك لو لم يعلم  
 كان بين موتها يلزمها اربعة وعشر يستكمل فيها ثلث حيض  
 في قولنا حنفية وان كان بين موتها اقل من شهرين وخمسة  
 ايام يلزمها اربعة اشهر وعشر لا يحض اجماعا ولو مات الموي  
 او الي ابي وهي تحت زوج او عدته منه من طلاق رجعي ثم مات  
 الزوج بعد اربعة اشهر وعشر بله حيض وان كانت العدة  
 من طلاق باين لا يلزمها عدة الوفاة واما الثامنة عدة الطلاق  
 والوفات والعناق في ام الولد بالوضع فان بقى الحمل ايسين  
 من يوم طلقها يثبت نسبه وتنقضي العدة بوضع الحمل  
 وان جاءت به لاكثر من اثنين بيوم لا يثبت به وحكم بانقضاء

عدتها

عدتها من ذمتها اشهر ويسترد نفقتها ان قبضها في قولنا حنفية  
 وقال ابو يوسف تنقض عدتها بالوضع وان لم يثبت نسبه واما التاسعة  
 ان ينقطع حيضها بعد الطلاق فتصير ان يصير عها بستين سنة  
 ثم تعد ثلثة اشهر وان كانت عادة اماتها واخوانها انقطاع  
 الحيض بعد ثلثين سنة لا يؤخذ بذلك ويؤخذ بستين سنة  
 واما العاشر فرهي صغيرة طلقها زوجها فمضى ثلثة اشهر الا يوما  
 ثم حاضت فان لم يحض تلك حيض لا تنقض عدتها او كانت آيسة  
 بثلثة اشهر الا يوما ثم حاضت فان لم يحض تلك حيض لا ينقض عدتها  
 او كانت آيسة بثلثة اشهر الا يوما ثم حاضت لم تنقض تلك حيض  
 لا تنقض عدتها واما الادي عشر امرأة المفقود ثلثة اشهر فان زوجها  
 لا يرتفع النكاح بينهما متى يرتفع قال بعضهم الى مائة وعشرين سنة  
 اما الثانية عشر رجل طلق زوجته طلاقا رجعيا فاعدت بثلثة  
 قروء الا يوما فمات الزوج يلزمها اربعة اشهر وعشر واما الثالثة  
 عشر رجل طلق زوجته الامة فاعدت بقرنين الا يوما فمات زوجها  
 يلزمها شهران وخمسة ايام واما الرابعة عشر رجل اعتصم ولده  
 او مات عنها او رجل وطئ امرأة في نكاح فاسد او في شبهة عقدية بينهما  
 او مات عنها فتعد بثلثة اقراء وان ايسنم ولد للموطوءة في نكاح

كأن

فرق

فاسد